

زبدة الأصول

[104] ولكن يمكن الجواب عنه بان ذلك يتم إذا لم ينبه الشارع على مصاديقه، وتعلق الامر في ظاهر الدليل بافراد ذلك الجامع انما هو ليستفاد منه حدود ذلك الواجب اجمالا، ولذا التزم بان التخيير وان كان بحسب ظاهر الدليل شرعيا الا انه بحسب اللب والواقع عقلي، وعلى الجملة إذا تم البرهان المذكور كان اللازم هو تعلق الارادة بنفس النوع الجامع بين تلك الافراد لانه المشتمل على الملاك وكانت الخصوصيات خارجة عن مركز الارادة ولكن حيث ان العرف لا يفهم ذلك الجامع امر المولى بالافراد ارشادا الى كونها افرادا للنوع الذي تعلق به الارادة. والمهم في الايراد على المحقق الخراساني (ره) انه لا طريق لنا الى استكشاف كون الملاك واحدا وظاهر الدليل خلافه لتعلق الامر على الفرض بالخصوصيات. اصف الى ذلك عدم تمامية البرهان المذكور في الواحد النوعي الا ترى انه ربما يحصل الحرارة من الحركة وآخر تحصل من النار، والاول من قسم العرض، والثاني من الجواهر، ولا يعقل تصور الجامع بين الجوهر والعرض، وتام الكلام في محله. واما المذهب الثالث: فهو بظاهرة بين الفساد، إذ حقيقة الوجوب لا تجتمع مع جواز الترك ولو جازا في الجملة والى بدل، الا ان يرفع اليد عن الوجوب في تلك الحالة فلا يكون وجوب كل من الافراد مطلقا، بل يكون مشروطا بعدم الاتيان بالآخر، فلا بد من اصلاحه بان المراد انه بعد تراحم الملاكين في الامر باحد الشئيين، أو عدم وجوب الجمع بينهما تقع المزاحمة بين الامرين فيكون كل منهما مشروطا بعدم الاتيان بمتعلق الآخر. فيرجع هذا القول الى القول الرابع، ويرد عليه حينئذ ان ذلك مناف لظاهر ادلة الواجب التخييري حيث ان الظاهر منها كون الواجب واحدا لا متعددا. مع ان الغرضين غير الممكن استيفائهما ان كانا بحيث لا يمكن استيفائهما حتى مع تقارن الفعلين، فلازمه عدم تحقق الامثال لو اتى بهما معا، إذ الغرضان لا يستوفيان على الفرض واحد هما دون الآخر لا يستوفى والا لزم الترجيح بلا مرجح، فلا محالة لا يستوفى شئ منهما، فلا يسقط التكليف، وان كانا بحيث يمكن استيفائهما معا مع التقارن، فلازمه كون كل منهما واجبا تعينيا ولزوم ايجادهما معا إذا كان الجمع بينهما